

بن دغر: الاتصالات تنفذ (40%) من مشروع المليون خط جديد

أكد الدكتور احمد عبيد بن دغر وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ان المؤسسة العامة للاتصالات قد قطعت شوطاً كبيراً في مشروع المليون خط جديد (هاتفى وانترنت). إذ تم البدء بتنفيذ المراحل الاولى من المشروع المتمثلة بإربعمئة الف خط ، بنسبة (40%) من اجمالي المشروع، والمتوقع الانتهاء منها خلال الفترة 2013 - 2014م . منها (108) آلاف خط تم شراء وتوريد تجهيزاتها وجار الانتهاء من تنفيذها، ومنها (292) الف خط هاتفي تم الانتهاء من دراسة مواصفاتها واقرارها من اللجنة العليا للمناقصات وانزال مناقصتها للتعاقد وتوريد تجهيزاتها، وتشمل (232) الف خط هاتفي ثابت ريفي وحضري، و (168) الف خط انترنت عرض النطاق (ADSL)، وتغطي حوالي (556) موقع في مختلف محافظات ومدريات الجمهورية.

وصف بأنه سيمثل مفترق طرق بين الحكومة والمانحين

التهيئة للاجتماع السادس لأصدقاء اليمن بنيويورك في الـ 25 من سبتمبر

الكهرباء، بطلب لوزارة التخطيط طلب فيه قرض لحصة الجانب الحكومي في المشروع (49%) وبواقع مائتي مليون دولار، وتقيد مصادر مطلعة ان الصندوق السعودي قدم نحة مجانية لتغطية حصة الجانب الحكومي بدلا من القرض وأبلفت وزارة الكهرباء، بذلك رسمياً من قبل وزارة التخطيط بناء على المذكرة المقدمة لها من قبل الصندوق السعودي بتاريخ 2013/2/17م والمتضمنة موعد وصول الوفد السعودي للتفاوض مع مؤسسة الكهرباء، واعاد المسوحت الاولى لإقامة المشروع على الواقع وان الصندوق تعهد بتسليم نسبة الجانب الحكومي كمكحة مجانية إضافة إلى التزامات الشركاء في القطاع الخاص وبذلك حل مبررات مؤسسة الكهرباء بتقديم نسبتها كمكحة مجانية لتمويل المشروع لكنه ورغم المحاولات للإسراع في تنفيذ المشروع إلا ان كافة الخيارات حالت دون تنفيذه وهذا ما يحتفظ به الصندوق السعودي كواحد من الادلة التي تؤكد مدى فساد حكومة الوفاق وعرقلتها للمشاريع التنموية على الرغم من كونها مجانية.

تدني مستوى الأداء الحكومي يعود إلى الفساد والتوظيف السياسي للبرامج

لجوء الحكومة للترويج الإعلامي عن البرامج لن يجدي في استعفاف المانحين



المانحون سيعلمون موقفاً حازماً من فشل حكومة الوفاق في أصدقاء اليمن المرتقب

2010م وقد حدد فيها نسبة القطاع الخاص في المشروع بواقع (51%) ونسبة الحكومة (49%) على أن يلتزم كل طرف بتعيين شركة استشارية من قبله لتتولى مراجعة العقود والبدء بالخطوات التنفيذية وعلى ضوء ذلك عين الشركاء في القطاع الخاص الشركة الاستشارية، كما قاموا وفقاً للمصادر المطلعة بإيداع نسبتهم من رأس مال المشروع في أحد البنوك اليمنية، فيما الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة الكهرباء، اتصل عن تعيين الشركة الاستشارية من قبله مقدماً الأعداء غير المبررة حيث تقدمت وزارة

الوثائق قد تضع الحكومة في اختبار صعب أمام الدول المانحة والتي تعمل على توثيق ورصد العديد من المخالفات والعراقيل التي يصعب تبيورها من قبل الجانب الحكومي والتي منها مشروع محطة كهرباء معبر بنظام (ipp) بقدرة 400 ميغا وات) والمقدم من قبل إحدى شركات القطاع الخاص لتلبية لطلب الحكومة لتغطية العجز من الطاقة.

حيث تم إبرام مذكرة تفاهم بين الشركة المحلية والحكومة ووافق عليها مجلس الوزراء في العام

المطلوبة للتسريع في عملية تنفيذ المشروعات التي تم التوقيع على اتفاقيات التمويل الخاصة بها مع الجهات الممولة ومتابعة سير العمل في المشروعات قيد التنفيذ لضمان استكمالها في المواعيد المحددة.

وعلى خلفية تلك القرارات كشفت وثائق رسمية عن حقيقة ما هو حاصل في الواقع من تناقضات جمة ومخالفات لا تحصى وفساد منظم تسبب في عرقلة وتعثر العديد من المشاريع التنموية والإستراتيجية والحيلولة دون تنفيذها وبشكل متعمد من قبل وزراء في حكومة الوفاق، وهذه

وبحسب تقارير محلية ودولية فإن حكومة الوفاق سعت في الفترة الأخيرة إلى تبني العديد من القرارات وعمدت إلى توظيفها إعلامياً وخلق مبررات لاستعفاف الدول المانحة خلال الاجتماع السادس والذي سيعتزم انعقاده مع قرب انتهاء الموعد الزمني للحوار الوطني، وهي الفترة الزمنية الحرجة التي سيتم فيها وضع النقاط على الحروف لتقييم أداء الحكومة من عدمه، وبحسب المؤشرات والتقارير الأولية تؤكد بعض المصادر أن أسباب تدني مستوى أداء الجانب الحكومي يرجع إلى توظيفها لبرامج الدعم لاهداف وأغراض سياسية وهو ما قد يفقد الحكومة ثقة المانحين وكذلك ثقة المجتمع الدولي والمحلي خلال المرحلة القادمة نتيجة لتلك الأسباب وغيرها.

الفساد يعرقل تنفيذ محطة كهرباء معبر

البعثة الخليجية: سيتم التحفظ على عدد من المنح نتيجة لتعثر مشاريع عدة

وتحسباً لتنازع اللقاء القادم وتجنباً للوصول مع الدول المانحة إلى مفترق طرق متوقعة سارعت الحكومة ممثلة برئاسة الوزراء إلى اتخاذ قرارات سريعة إعلامية أكثر منها تنفيذية على الواقع منها قرار مجلس الوزراء رقم (171) لعام 2013م بشأن سير تعهدات المانحين في مؤتمر الرياض ونيويورك 2012م، بعد الإطلاع على التقرير المقدم من وزير التخطيط برقم (م و ت - 111 - 91) بتاريخ 2013/6/30م، والذي تم مناقشته وتبني العديد من الإجراءات في القرار الوزاري المعين عنه في الجلسة رقم (31) بتاريخ 2013/7/30م، حيث نصت إحدى فقراته (بأنه على جميع الوزراء المعنيين كل فيما يخصه اتخاذ عدد من الإجراءات ومن أبرزها المتابعة اليومية لسير تنفيذ المشروعات والإشراف المباشر على أداء وحدات تنفيذ المشاريع وتقديم الدعم الكامل لها بما يمكنها من تنفيذ المشاريع ومحاسبة كل من يتهاون أو يقصر في أداء المهام المناطة به بما في ذلك اقتراح المعالجات اللازمة لتجاوز الصعوبات عند حدوثها أولاً بأول وبما يجنب تأخر أو تعثر المشاريع) إلى جانب سرعة استكمال كافة الإجراءات

ارتفاع مديونية اليمن الخارجية إلى أكثر من 7 مليارات



سجلت مديونية اليمن الخارجية في نهاية يونيو المنصرم سبعة مليارات و178 مليون دولار مرتفعة بنحو 93 مليون دولار عن شهر مايو الماضي.

وأوضحت بيانات صادرة عن البنك المركزي اليمني، أن مؤسسات التمويل الدولية ماتزال الدائن الأكبر لليمن بواقع ثلاثة مليارات و486 مليون دولار منها أكثر من مليار دولار لهيئة التنمية الدولية، في حين تبلغ مديونية اليمن للدول الأعضاء في نادي باريس مليار و642 مليون دولار منها مليار و154 مليون دولار مستحقة لروسيا الاتحادية.

وبحسب البيانات فإن الرصيد المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس يبلغ مليار و539 مليون دولار الجزء الأكبر منها لصالح الصندوق السعودي، وأورد التقرير مديونية قدرها 510 ملايين دولار لجارات لم يسماها التقرير.



حكومة باسندوة تعتزم تنفيذ جرعة قاتلة ورفع اسعار المشتقات النفطية 100%

يرتفع عدد اليمنيين الذين يواجهون المجاعة الى أكثر من نصف السكان في ظل هذه الحكومة بخلاف التدهور المرعب للوضع الإنساني الأخرى ما دفع الدول والمنظمات المانحة الى أن تمتنع عن تقديم ما تعهدت به من دعم مالي للشعب اليمني خشية من نهب تلك الاموال من قبل الحكومة بعد ان ذهبت قيمة منحتي النفط السعودية والاماراتية لارصدة خاصة ولم تورد للخزينة العامة للدولة.

هذا واطهرت احدث بيانات للبنك المركزي اليمني حسب وكالة الأنباء اليمنية(سبأ) الثلاثاء، ان الاحتياطي المسجل لليمن في نهاية يونيو الماضي، يغطي واردات 6 أشهر من السلع والخدمات.

واوضحت البيانات ان مجموع ميزانية البنك المركزي بلغت 2 تريليون و181 مليار ريال منخفضة في الأخرى بأكثر من 34 مليار ريال في يونيو المنصرم مقارنة بشهر مايو من العام الجاري .

وبحسب التقرير فإن المطالبات ارتفعت على القطاع غير الحكومي الى قرابة 743 مليار ريال في يونيو الفاتت بزيادة 29 مليار ريال عن شهر مايو.. في حين انخفض العرض النقدي الى 2 تريليون و890 مليار ريال بنهاية يونيو 2013م وبتراجع بلغ قرابة ستة مليارات ريال عن شهر مايو الماضي.

وبين البنك المركزي ان حجم العملة المصدرة بلغ 776 مليار ريال بنهاية يونيو المنصرم بتراجع بلغ 16 مليار ريال عن شهر مايو 2013 .

وتيرة تآكل احتياطيات البلاد الى استمرار نمو فاتورة استيراد المشتقات النفطية من الخارج لتغطية عجز الاستهلاك المحلي، في وقت لم تعد قيمة الصادرات قادرة على تغطية فاتورة استيراد الوقود (بانها مغالطات مفضوحة وسمجة ولا تبرر للحكومة الحق في تنفيذ سياسات تجويع وافقار للشعب من خلال التضخيم المبالغ به لدعم المشتقات النفطية ..

واستغربوا ان تصل البجاجة بالحكومة الى هذا المستوى من السقوط عندما تقول الأئنين في تقرير رسمي انه ليس هناك اية عائدات من مبيعات النفط تم توريدها للخزينة العامة للدولة وكان الحكومة توزع المشتقات النفطية على المواطنين مجاناً، بينما هي صارت تبني المشتقات النفطية للمواطنين بأسعار مضاعفة ثلاث مرات عن قيمتها قبل أزمة 2011م حيث ان حكومة باسندوة نفذت جرعة سعرية بعد اشهر من تعيينها وفقاً لاتفاق التسوية السياسية، زد على ذلك ذهبت الحكومة تتباكي على تراجع الاحتياطي النقدي الاجنبي لليمن فيما هي تعمدت وقف العملية التنموية في البلاد بالكامل، ويستغل رئيس الحكومة واطراف سياسية في حكومة الوفاق الموازنة العامة للدولة لشراء الولاءات الحزبية والنهب المنظم للعام بأشبع صورة ويمنحون المناقصات لشراء الطاقة على سبيل الذكر لقيادات حزبية وبمخالفة صريحة للقانون، وبلغ اصرار الحكومة على ضرب الاقتصاد الوطني اشده بمنع باسندوة اعضاء حكومته من التعامل مع هيئة مكافحة الفساد في تعمد واضح لإجارة سرقة اموال الشعب، الامر الذي فاقم الوضع الإنساني

حذر اقتصاديون من خطورة استمرار حكومة باسندوة بتسريب تقارير رسمية مزورة تتضمن معلومات غير صحيحة وبيانات تفتقد للمصداقية وتلاعب فاضح بالارقام الخاصة بعائدات مبيعات النفط اليمني اضافة الى التضخيم المبالغ به في قيمة فاتورة استيراد المشتقات النفطية والترويج لذلك في سياق حملة اعلامية موجهة عبر وسائل الاعلام الرسمية ولبواق حزبية لتضليل الراي العام وتبرير للحكومة تنفيذ الجرعة السعرية الكارثة والمتمثلة برفع اسعار المشتقات النفطية بنسبة 100% .. بهدف حصولها على قرض يقدر بمبلغ 500 مليون دولار من صندوق النقد تحت مسمى اجراء اصلاحات سعرية، بينما تسعى اطراف في الحكومة الى الاستحواذ عليه وتسخيرها لخدمة اجندة حزبية قبيل انتخابات 2014 ..

موضحين ان تسريب الحكومة للتقارير الاقتصادية ولليوم الثاني على التوالي بقدر ما تعتبر اعترافاً من الحكومة نفسها بفشلها الذريع في تنفيذ مهامها التي اكدت عليها المبادرة واليتها فإنها بالقدر ذاته تسعى من وراء ذلك الى ارتكاب المزيد من جرائم الفساد والنهب الجشع للعام.

وبين الاقتصاديون في احاديث للميثاق ان تسريب الحكومة لتقرير حول احتياطي اليمن من النقد الاجنبي والذي زعمت فيه تراجع الشهر الثالث ليلعب خمسة مليارات و690 مليون دولار في يونيو المنصرم بانخفاض بلغ 133 مليون دولار عن مايو الماضي، يفتقر هذا التقرير للمصداقية والمعلومة الصحيحة والشفافية، واعتبروا ارجاع تقرير حكومة باسندوة اسباب (ارتفاع